



الاقتصاد الأخضر في إفريقيا بين رهانات التنمية وإشكالية التبعية الدولية - جنوب إفريقيا نموذجا -

The Green Economy in Africa: Between Development Challenges and the Problem of International Dependency

– South Africa as a Case Study

د. خالد الطالب

أستاذ زائر

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- ايت ملول

ملخص

تسعى هذه الورقة إلى تحليل دور المنظمات الدولية في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر في إفريقيا. يناقش البحث السياسات والمبادرات التي أطلقتها هذه المنظمات، وأثرها على التنمية المستدامة، والتحديات التي تواجه التنفيذ، وأشكال الدعم الفعال للبلدان الإفريقية. كما تسلط الورقة الضوء على الفجوة البحثية المتعلقة بتقييم الأثر، وتعد جنوب إفريقيا حالة مثالية لأنها: تكشف تعقيد العلاقة بين الاقتصاد والبيئة، كما تبرز حدود التدخل الدولي، كما تساعد في تحليل الفجوة بين السياسات والتنفيذ.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، المنظمات الدولية، التنمية المستدامة، جنوب إفريقيا، التعاون الدولي.

Abstract:

This paper seeks to analyze the role of international organizations in supporting the transition to a green economy in Africa. The research discusses the policies and initiatives launched by these organizations, their impact on sustainable development, the challenges facing implementation, and the forms of effective support available to African countries. The paper also highlights the research gap related to impact assessment, using South Africa as a case study because it reveals the complexity of the relationship between the economy and the environment, underscores the limitations of international intervention, and helps analyze the gap between policy and implementation.

Key words: Green economy, international organizations, sustainable development, South Africa, international cooperation.

مقدمة

يعرف العالم منذ بداية القرن الحادي والعشرين تحولا متزايدا نحو الاقتصاد الأخضر كإطار شامل لتحقيق التنمية المستدامة، الحد من آثار التغير المناخي، والحفاظ على الموارد الطبيعية. وفي إفريقيا، تأتي أهمية هذا التحول من الحاجة إلى التغلب على تحديات الفقر، النمو السكاني، واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة. تلعب المنظمات الدولية—مثل الأمم المتحدة، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي—دورا بارزا في دفع هذا التحول من خلال التمويل، بناء القدرات، نقل التكنولوجيا، ووضع السياسات التوجيهية. ومع ذلك، تتباين فعالية هذه الجهود بشكل كبير بين الدول والمناطق، مما يطرح تساؤلات حول الكيفية التي يتم بها تصميم وتنفيذ ودعم هذه المبادرات.



يتربع على قمة أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية الثمانية 400، الحد من الفقر المدقع والجوع، وحماية البيئة. يجب أن يسير هذان الهدفان جنبا إلى جنب، إذ يمكن لأحدهما أن يعزز الآخر. في الواقع، يجب أن تسهم حماية البيئة، باعتبارها فرصة للاقتصادات، في الحد من الفقر. إن تحديات التنمية المستدامة معروفة جيدا: التمتع الكامل بموارد الأرض دون المساس برفاهية الأجيال القادمة. إنها مسألة التوفيق بين الركائز الثلاث التي يقوم عليها هذا المفهوم، وهي: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. إلى جانب ما يسمى بالتنمية المستدامة، تعمل منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، منذ نحو عشر سنوات على تطوير مفهوم جديد يجب أخذه في الاعتبار الآن: مفهوم الاقتصاد الأخضر 401.

تعتبر جنوب افريقيا من أكثر النماذج ثراء وتعقيدا في نفس الان، ولأنها تمثل نموذجا يجمع بين الطموح البيئي الكبير والاكراهات الهيكلية العميقة، ولذلك استقر الرأي عليها لدراسة دور المنظمات الدولية في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر. المشكلة البحثية:

ينطلق بناء الإشكالية من الملاحظة الفاحصة لواقع الدعم الذي تعرفه جنوب افريقيا من قبل المنظمات الدولية في مجال الاقتصاد الأخضر وحجم تأثيره على مشروع التنمية بالمنطقة. تكمن الفجوة البحثية الأساسية في أن الأدبيات الحالية لا تقيم بشكل كاف البعد طويل الأجل للتحول نحو الاقتصاد الأخضر في جنوب إفريقيا، ولا تربط بشكل مباشر بين: حجم الدعم الدولي، القدرات المؤسسية الوطنية، نتائج الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المجتمعات المحلية. كما أن هناك نقصا في الدراسات الكمية المقارنة المتعددة الدول التي توازن بين وجهات النظر الإقليمية والدولية.

مما يدفع إلى التساؤل: ما هو دور المنظمات الدولية في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر في جنوب إفريقيا؟ وما مدى فعالية سياسات وبرامج هذه المنظمات؟ أهمية الدراسة:

تعد جنوب إفريقيا حالة مثالية لأنها: تكشف تعقيد العلاقة بين الاقتصاد والبيئة، كما تبرز حدود التدخل الدولي، تساعد في تحليل الفجوة بين السياسات والتنفيذ، تتجلى أهمية هذه الدراسة أيضا في: فهم آليات تدخل المنظمات الدولية لدعم الاقتصاد الأخضر في جنوب إفريقيا. -تقييم أثر السياسات والتمويل الدولي على التحول الاقتصادي والبيئي. -تحديد العوائق المؤسسية والاقتصادية أمام تطبيق استراتيجيات الاقتصاد الأخضر. -إبراز التحليل النقدي لدور المنظمات الدولية. خطة الدراسة:

المحور الأول: دور المنظمات الدولية في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر في إفريقيا. المحور الثاني: فعالية سياسات وبرامج المنظمات الدولية في إفريقيا.

المحور الأول: دور المنظمات الدولية في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر في جنوب إفريقيا. يعتبر الدور الخارجي أمرا مهما في إنجاح تجارب التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وبحكم الطبيعة المركبة للتجربة الجنوب الافريقية فالحديث عن دور المنظمات الدولية واسهامها في التجربة الجنوب افريقية (الفقرة الثانية)، يقتضي بالضرورة الوقوف على السياق العام المؤطر لعملية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر بجنوب افريقيا (الفقرة الأولى). الفقرة الأولى: السياق العام للتحول الأخضر بجنوب افريقيا



هل تعد جنوب أفريقيا قوة اقتصادية صاعدة أم هشة؟⁴⁰² تعتبر جنوب إفريقيا من أبرز الدول الإفريقية التي تواجه تحديا مركبا في مسار التحول نحو الاقتصاد الأخضر، بالنظر إلى طبيعة بنيتها الاقتصادية المعتمدة تاريخيا على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة القائم أساسا على الفحم. إذ يشكل هذا الأخير العمود الفقري لمنظومة إنتاج الكهرباء، حيث تعتمد البلاد على الفحم بنسبة تفوق 70% من إجمالي الطاقة المنتجة، وهو ما يجعلها من بين أكبر الدول الإفريقية المساهمة في انبعاثات الغازات الدفيئة⁴⁰³. في هذا السياق، برزت الحاجة إلى تبني نموذج اقتصادي بديل يقوم على تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية، وهو ما تجسد في توجه الدولة نحو اعتماد سياسات الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي طويل المدى. وقد تعزز هذا التوجه خاصة بعد انخراط جنوب إفريقيا في الالتزامات الدولية المرتبطة بالتغير المناخي، لاسيما في إطار اتفاق باريس للمناخ، الذي فرض على الدول الأعضاء وضع استراتيجيات وطنية للحد من الانبعاثات وتعزيز التحول نحو الطاقات النظيفة⁴⁰⁴. وعلى المستوى الداخلي، عملت الحكومة الجنوب إفريقية على بلورة مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تؤطر هذا التحول، من أبرزها *الخطة الوطنية للتنمية 2030* التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، مع تقليص البصمة الكربونية وتعزيز كفاءة استخدام الموارد. كما تم إطلاق مبادرات نوعية في مجال الطاقة المتجددة، خاصة في قطاعي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بهدف تقليل الاعتماد على الفحم تدريجيا⁴⁰⁵.

غير أن هذا التحول لا يتم في فراغ، بل يتأثر بشكل كبير ببنية الاقتصاد السياسي للبلاد، حيث تلعب شركات الطاقة العمومية، وعلى رأسها شركة Eskom، دورًا محوريًا في إنتاج وتوزيع الكهرباء، وهي شركة تعتمد بشكل شبه كلي على الفحم. ويشكل هذا العامل عائقًا رئيسيًا أمام تسريع وتيرة الانتقال الطاقوي، نظرا لتشابك المصالح الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بهذا القطاع، خاصة فيما يتعلق بالتشغيل والاستقرار الاجتماعي في المناطق المنجمية⁴⁰⁷.

إضافة إلى ذلك، يطرح التحول نحو الاقتصاد الأخضر في جنوب إفريقيا إشكالية *العدالة الاجتماعية*، حيث يتطلب الانتقال الطاقوي إعادة هيكلة سوق الشغل، في ظل وجود آلاف العمال الذين يعتمدون على قطاع الفحم كمصدر رئيسي للدخل. ومن هنا ظهر مفهوم الانتقال الطاقوي العادل (Just Energy Transition)، الذي يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأهداف البيئية والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. وقد أصبح هذا المفهوم محورا أساسيا في السياسات الوطنية، كما يحظى بدعم واسع من طرف المنظمات الدولية⁴⁰⁸.

في هذا الإطار، تلعب المنظمات الدولية دورا بارزا في دعم هذا التحول، سواء من خلال التمويل أو الدعم التقني أو نقل التكنولوجيا. فقد أطلقت مجموعة من الشركاء الدوليين، في إطار مجموعة العشرين، مبادرة *الشراكة من أجل الانتقال الطاقوي العادل*، التي تهدف إلى تعبئة موارد مالية كبيرة لدعم جهود جنوب إفريقيا في تقليص الاعتماد على الفحم وتعزيز الطاقات

402 تُعرف "دولة قوس قزح"، التي تبلغ مساحتها 1.2 مليون كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها 55 مليون نسمة، ويبلغ ناتجها المحلي الإجمالي أكثر من 500 مليار دولار أمريكي (معادل القوة الشرائية)، ويبلغ نصيب الهكتار الواحد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 11,000 دولار أمريكي (معادل القوة الشرائية). بأنها القوة الاقتصادية العظمى في أفريقيا. فهي تمثل 20% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، و65% من إيرادات أكبر 500 شركة أفريقية، و50% من الوظائف بأجر، ونصف شبكة السكك الحديدية، و40% من شبكة الطرق، و50% من استهلاك الطاقة في أفريقيا جنوب الصحراء. ومع ذلك، فهي تواجه نقاط ضعف كبيرة وانقسامات اجتماعية حادة. لطالما كان القطاع الأولي محركًا رئيسيًا لاقتصادها، أما الآن فيعتمد بشكل أساسي على القطاع الثالث، الذي يساهم بأكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي، مع قطاع مالي ونقل متطور للغاية. ويساهم قطاع التعدين، الذي يوظف 8% من القوى العاملة، بنسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي. تُشكّل هذه الصادرات 30% من إجمالي صادرات أهم تسع سلع معدنية عالمية. وتُساهم الصناعات التحويلية، ولا سيما الصناعات البديلة، التي تُوظف 16% من القوى العاملة، بنسبة 22% من الناتج المحلي الإجمالي. وتُساهم جنوب أفريقيا بأكثر من 60% من القيمة المضافة.

15. International Energy Agency, *South Africa Energy Profile*, 2022, P403

United Nations, Paris Agreement, 2015.404

Government of South Africa, National Development Plan 2030, P 06. 405

Lucy Baker, Peter Newell & Jon Phillips (2014) *The Political Economy of Energy Transitions: The Case of South Africa*, New Political Economy, P 792.406

Baker, L. (2020), *Eskom and the Political Economy of Energy in South Africa*.407

Just Energy Transition Commission, Framework Report, 2021.408



المتجددة 409. كما يساهم كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الإصلاحات المؤسسية وبناء القدرات الوطنية في مجال السياسات البيئية 410.

ورغم هذه الجهود، لا يزال التحول الأخضر في جنوب إفريقيا يواجه عدة تحديات، من بينها ضعف البنية التحتية للطاقة المتجددة، محدودية القدرات المالية المحلية، وتعقيد الإطار التنظيمي. كما أن التوتر القائم بين متطلبات النمو الاقتصادي السريع والالتزامات البيئية يطرح إشكاليات عميقة تتعلق بمدى قدرة الدولة على تحقيق انتقال متوازن ومستدام 411. وعليه، يمكن القول إن السياق العام للتحول نحو الاقتصاد الأخضر في جنوب إفريقيا يتسم بطابع مركب، هذا التناقض يجعلها حالة نموذجية لفهم، كيف تتدخل المنظمات الدولية في اقتصاد ملوث لدفعه نحو التحول الأخضر دون الإضرار بالنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

الفقرة الثانية: الجهات الدولية الداعمة لتحول نحو الاقتصاد الأخضر في جنوب إفريقيا.

تضطلع الكيانات العالمية والإقليمية 412، بما فيها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بدور هام في تعزيز الاقتصاد الأخضر في أفريقيا. وتساهم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع هيئات أخرى تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، في بناء القدرات ودعم العديد من مبادرات الاقتصاد الأخضر بشتى الطرق، ومنها على سبيل المثال: منظمة العمل الدولية (الوظائف الخضراء والانتقال العادل)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (النقل والاستهلاك والإنتاج المستدامان)؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (من خلال برنامج التمويل الأصغر التابع لمرفق البيئة العالمية وبرنامج دعم الطاقة والبيئة)؛ وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (الطاقة الشمسية والطاقة الحيوية)؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (التنوع البيولوجي والزراعة والنقل). كما قدم البنك الدولي دعماً كبيراً للعديد من المبادرات في مجالات الطاقة المتجددة والبيئة العمرانية، بالتعاون مع البلديات والسلطات العامة 413. كيف لنا إذن أن نفهم المعضلات والتحديات التي تواجهها دولة جنوب أفريقيا وهي تتفاوض على شروط التحول من اقتصاد يعتمد كلياً على الوقود الأحفوري؟

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من جانب السياسات الدولية بالتحولات في مجال الطاقة منخفضة الكربون. يوفر هذا المصطلح وصفاً لعملية التحول من نظام طاقة إلى آخر، بالإضافة إلى مجموعة من الأدوات والمفاهيم لشرح هذه التحولات وتمكينها 414. تندرج هذه المبادرة بشكل أساسي ضمن برنامج "تحويل أفريقيا إلى الاقتصاد الأخضر". كما يشارك فيها بنشاط كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبنك التنمية الأفريقي، والوكالة الدنماركية للتنمية الدولية، والصندوق العالمي للطبيعة، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي 415.

على سبيل المثال، يُنفذ (programme SWITCH-Africa Green) 416 برنامج "سويتش-أفريقيا الخضراء" من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. يدعم البرنامج ست دول أفريقية في انتقالها إلى اقتصاد أخضر شامل بما فيها جنوب

G20, Just Energy Transition Partnership (JETP), 2022.409

World Bank & UNDP Reports on South Africa Green Transition, 2021–2023.410

OECD, Green Growth in Emerging Economies, 2020.411

39. Nation Unies, Économie politique d'une transition vers l'économie verte en Afrique, Commission économique pour l'Afrique, Mai 2020, P412

Nation Unies, Économie politique d'une transition vers l'économie verte en Afrique, Commission économique pour l'Afrique, Mai 2020, P.39.413

.4 Lucy Baker, Peter Newell & Jon Phillips (2014) The Political Economy of Energy Transitions: The Case of South Africa, New Political Economy, P 79414

.9 Nation Unies, Économie politique d'une transition vers l'économie verte en Afrique, Commission économique pour l'Afrique, Mai 2020, P 3415

416 يُنفذ مشروع "سويتش أفريقيا غرين" في ست دول أفريقية هي: بوركينا فاسو، وغانا، وكينيا، وموريشيوس، وجنوب أفريقيا، وأوغندا، حيث يدعم الاتحاد الأوروبي عدداً من المشاريع والمبادرات في إطار خطة التنمية الوطنية والبرامج الوطنية الإرشادية. عمت مبادرة "سويتش أفريقيا غرين"، التي امتدت من مارس 2020 إلى ديسمبر 2023، الجهات المعنية في أفريقيا لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل قائم على الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وقد أتاحت المبادرة فرصاً للقطاع الخاص للتحول إلى



افريقيا، من خلال ترجمة خطط عملها لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة إلى إجراءات عملية لتحقيق النمو 417، وخلق فرص عمل لائقة، والحد من الفقر. يعتمد نموذج تنفيذ البرنامج على مبادرات شاملة يروج لها القطاع الخاص في قطاعات النمو الأخضر الرئيسية، بما في ذلك المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ومقدمي خدمات الأعمال 418.

كما أطلقت مجموعة من الدول والمؤسسات (ضمن إطار مجموعة العشرين) شراكة تمويلية تُعرف بـ: Just Energy Transition Partnership (JETP) وقد حددت قيمة التمويل بحوالي 8.5 مليار دولار. فمنذ اعتماد اتفاقية باريس في عام 2015، لم تحظ سوى مبادرات قليلة في دوائر سياسات المناخ العالمية يمثل هذا الحماس الذي أثارته شراكات التحول العادل للطاقة (JETP) 419.

تعد شراكات التحول العادل للطاقة مبادرات دولية جديدة لتمويل المناخ، تهدف إلى دعم مجموعة مختارة من الاقتصادات الناشئة التي تعتمد بشكل كبير على الفحم، للانتقال من اعتمادها على الفحم إلى الطاقة المتجددة، بطريقة لا تهمل أحدا. تهدف هذه الشراكات إلى تمويل التحول في قطاع الطاقة بطريقة تحمي وتدعم سبل عيش الفئات الضعيفة، مثل الأسر ذات الدخل المنخفض أو المجتمعات التي تعتمد على تعدين الفحم. في إطار هذه الشراكات، التزمت مجموعة الشركاء الدوليين (IPG)، المؤلفة من دول مجموعة السبع، ومؤسسات مالية دولية في المقام الأول، بتعبئة مبلغ أولي يبلغ حوالي 46.5 مليار دولار أمريكي لأربع دول: جنوب أفريقيا، وإندونيسيا، وفيتنام، والسنغال. الطموح هو توسيع نطاق هذا النموذج ليشمل دولاً أخرى في المستقبل 420.

المحور الثاني: فعالية سياسات وبرامج المنظمات الدولية في جنوب أفريقيا.

يمكن القول إن السياق العام للتحول نحو الاقتصاد الأخضر في جنوب أفريقيا الذي يتسم بطابع مركب، هذا التناقض يجعلها حالة نموذجية لفهم، ولقياس نتائج هذه السياسات (الفقرة الأولى)، وبالتالي القدرة على تقييم التجربة الجنوب أفريقية والوقوف على أهم نقاط القوة ونقاط الضعف (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: نتائج التحول والتحديات البنيوية

لطالما اعتمد اقتصاد جنوب أفريقيا تاريخيا على التعدين والصناعة والزراعة، وجميعها تعتمد اعتمادا كبيرا على المياه منخفضة التكلفة والكهرباء المولدة من الفحم. وتعاني البلاد من ندرة المياه، وتواجه فجوات كبيرة في البنية التحتية لتوفير الخدمات البيئية ومعالجة ازدحام النقل والتلوث. وقد بذلت جنوب أفريقيا جهودا لزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة، على الرغم من أن الكهرباء المولدة من الفحم لا تزال مهيمنة. وقد أدرجت الأهداف البيئية في إطارها التنموي الوطني، وقطعت أشواطاً كبيرة لإشراك مجتمع الأعمال في تحقيق هذه الأهداف 421.

يتضمن الإطار الاقتصادي الوطني لجنوب أفريقيا للفترة 2010-2020 - مسار النمو الجديد - الشمول الاجتماعي والنمو الأخضر 422. خطة الانتقال الطاقى العادل (Just Energy Transition)؛ التي تقوم على مبدأ تقليل الاعتماد على الفحم، حماية العمال في القطاعات التقليدية، وتعزيز الطاقات المتجددة.

تتحدث العديد من الدراسات والتقارير الدولية عن بعض النتائج الإيجابية التي سجلتها جنوب أفريقيا خاصة فيما يتعلق بحجم الاستثمارات؛ بحيث ارتفع حجم الاستثمار في الطاقات المتجددة، وتحسن موقع الدولة في التزامات المناخ الدولية، وخلق فرص

ممارسات تجارية أكثر كفاءة في استخدام الموارد وصديقة للبيئة، مما يُسهم في زيادة الربحية، وخلق فرص عمل خضراء، والحد من الفقر. وهدف التعاون مع شركاء من القطاعين العام والخاص إلى تعزيز تنمية الأعمال الخضراء، وزيادة الأعمال البيئية، وممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

Nation Unies, Économie politique d'une transition vers l'économie verte en Afrique, Commission économique pour l'Afrique, Mai 2020, P 39.417

.40 Nation Unies, Économie politique d'une transition vers l'économie verte en Afrique, Commission économique pour l'Afrique, Mai 2020, P 418

Transparency International, Strengthening Just Energy Transition Partnerships (JETPs) Lessons learned for a just energy transition, 2014, p 5.419

Ibid., p. 5.420

Capozza, I. and Samson, R. (2019), "Towards Green Growth in Emerging Market Economies: Evidence from Environmental Performance Reviews", OECD 421

12. Green Growth Papers, 2019-01, OECD Publishing, Paris, P

Capozza, I. and Samson, R. (2019), "Towards Green Growth in Emerging Market Economies: Evidence from Environmental Performance Reviews", OECD 422

. 31 Green Growth Papers, 2019-01, OECD Publishing, Paris, P



عمل جديدة في الاقتصاد الأخضر. كما طورت جنوب أفريقيا نموذجا للمسألة يمكن تطبيقه في دول أخرى. وكجزء من إطارها الاستراتيجي متوسط الأجل للفترة 2009-2014، وقع رئيس جنوب أفريقيا ووزراؤها عددا من اتفاقيات الأداء بشأن تنفيذ 12 نتيجة حكومية، بما في ذلك نتيجة تتعلق بحماية وتعزيز الأصول البيئية والموارد الطبيعية. وتصف هذه الاتفاقيات مساهمة الوزارات المعنية في تحقيق كل نتيجة، وقد أسفرت عن دمج الاعتبارات البيئية بشكل كبير في سياسات وتدابير وبرامج الإدارات الحكومية الأخرى⁴²³.

وبالمثل، تحدد خطة العمل البيئية الوطنية للفترة 2011-2021 الأهداف ذات الأولوية والإجراءات الاستراتيجية لتحقيقها، كما توفر مؤشرات لتقييم التنفيذ من قبل السلطات البيئية على المستويات الثلاثة للحكومة⁴²⁴. غير أن هذه النتائج تظل محدودة؛ حيث نجد استمرار الاعتماد الكبير على الفحم إذ لم تستطع خطة الانتقال الطاقى العادل (Just Energy Transition)، تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في تقليص الاعتماد على الفحم الأحفوري في إنتاج الطاقة، بطء تنفيذ المشاريع، تحديات اجتماعية (خاصة فقدان الوظائف في قطاع الفحم).

الفقرة الثانية: التحليل النقدي لدور المنظمات الدولية

في جنوب أفريقيا، تتولى وزارة المياه والشؤون البيئية، من خلال إدارة الشؤون البيئية، تنسيق الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وخطة العمل، وهي الجهة المشرفة أيضا على اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة. تتسم اللجنة بتعدد التخصصات والقطاعات (إذ تغطي جميع القطاعات الحكومية الرئيسية)، وتعتمد على مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والجهات المعنية الأخرى⁴²⁵.

ولإبراز سياسات التحولات بشكل أوضح، نستعين بتحليل نقدي للاقتصاد السياسي، والذي لاحظ آخرون أنه غائب نسبيا عن تحليل قطاع الطاقة في جنوب إفريقيا ما بعد الفصل العنصري. ويشير الدكتور زافاربه روستومجي (Zavareh Rustomjee)⁴²⁶، على سبيل المثال، إلى أنه: "في مرحلة الانتقال من الفصل العنصري إلى ما بعده، تم التخلي عن التحليل الواعي تاريخيا لقوى الإنتاج الاجتماعية في سياق الاقتصاد السياسي لجنوب إفريقيا، لصالح "حلول تقنية لاقتصاديات التحول". ولتصحيح هذا، نستعين بالأدبيات المتعلقة بنظام الطاقة والتعدين هذا النظام وصفا للعلاقة بين قطاعي المعادن والطاقة في جنوب إفريقيا، بالإضافة إلى إطار تحليلي للاقتصاد السياسي للبلاد. ويعد نظام الطاقة والتعدين نظاما للتراكم قائما على إنتاج الكهرباء منخفض التكلفة من قبل الدولة (عبر شركة إيسكوم) والعمالة الرخيصة، ودمج النفوذ السياسي للأفريكان في قطاع التعدين في ظل نظام الفصل العنصري، وترشيد المؤسسات المالية، التي تحولت لاحقا إلى رؤوس أموال شركات وطنية ودولية واسعة النطاق، مرتبطة ارتباطا وثيقا برأس مال الطاقة والتعدين"⁴²⁷.

مع ذلك، واجه تنفيذ اتفاقيات التحول الأخضر بعض الانتقادات. فعلى الرغم من وضع أهداف طموحة ومحددة زمنيا لكل التزام من الالتزامات المشتركة الاثني عشر، شعر البعض بأن الحكومة قد أخفقت في الوفاء بوعودها. وقد أدت محدودية القدرات، ونقص تنسيق السياسات، وعدم كفاية الأدلة التي تدعم إمكانات المبادرات في خلق فرص العمل، إلى إبطاء التقدم. وتبرز تجربة

Ibid., P. 14.423

Ibid., P. 14.424

Nation Unies, Économie politique d'une transition vers l'économie verte en Afrique, Commission économique pour l'Afrique, Mai 2020, P 33.425

426 الدكتور زافاربه رستمجي (Dr Zavareh Rustomjee): هو مستشار مستقل وخبير اقتصادي في مجال التنمية يتمتع بخبرة واسعة في تطوير وتنفيذ السياسات الصناعية والتجارية والطاقة والبنية التحتية؛ وتطوير استراتيجيات القطاعين الخاص والعام، فضلا عن عمله في مجال إدارة عدد من مؤسسات تمويل التنمية في جنوب إفريقيا.

7 Lucy Baker, Peter Newell & Jon Phillips (2014) The Political Economy of Energy Transitions: The Case of South Africa, New Political Economy, P 79427



جنوب أفريقيا أهمية توفير الموارد الكافية وآليات التنسيق المؤسسي الفعالة للتنفيذ، ومواءمة الجهود بشكل وثيق مع البرامج التي تستهدف بشكل عام النمو الاقتصادي وأهداف التوظيف⁴²⁸.

من أبرز الانتقادات المرتبطة بهذا الموضوع تشتت دعم المانحين لأجندة النمو الأخضر في جنوب أفريقيا. إذ ينبغي على شركاء التنمية تعزيز آليات التنسيق والتعاون، وتبسيط آليات التمويل في المنطقة، وحشد المنظمات والجهات الفاعلة على المستويين الوطني والإقليمي التي تقدم الدعم للدول الأفريقية في مجال الاقتصاد الأخضر. وحتى الآن، صرحت دول المنطقة - بما فيها جنوب أفريقيا - بحاجتها إلى الدعم لإجراء تقييمات كمية للتحديات والفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، ولتقييم جدوى وفعالية سيناريوهات الانتقال المقترحة على المديين القصير والطويل. كما يلزم تقديم الدعم لتصميم وتنفيذ استراتيجيات ونهج شاملة للنمو الأخضر، وبناء اقتصاد أخضر شامل يضمن مسارا تنمويا منخفض الكربون وكفؤا في استخدام الموارد، ويسهم في ضمان سبل عيش مستدامة، والحد من الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة⁴²⁹.

كما يثير تطبيق الاقتصاد الأخضر في المنطقة. نظرا لأن كل جهة معنية تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة، عدم مخاطر، سواء كانت تفاوضية أو غير تفاوضية، بالتفصيل، إذ أن المصالح الأقوى عادة ما تقوض فرص الانتقال المستدام نظرا لميلها إلى إدامة عدم المساواة والإقصاء. ويدعو البعض إلى تحول في المقياس السياسي نحو مشاركة أكبر للمواطنين، وهي عملية شاقة تتطلب الصبر وتوازنا دقيقا بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والكفاءة المؤسسية. ويعد الاستقرار والمرونة والحسم في الاستجابة السياسية عناصر أساسية في التعامل مع مختلف جماعات المصالح. ويعكس عجز العديد من الدول عن التكيف مع الواقع الجديد، الذي لا مفر منه في أي عملية انتقالية، الصعوبات التي تواجه تطوير نماذج للتعاون السياسي تسهل تنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين الرفاه. ويُعتبر إنشاء نظام لدعم عملية الانتقال وتعزيز المؤسسات التي تديرها السبيل الوحيد لبدء عملية الإصلاح. ولا يمكن إغفال الدور المحوري الذي تلعبه الجهات المعنية طوال هذه العملية⁴³⁰.

هناك أيضا مخاطر الحكامة والفساد التي قد تقوض عملية انتقال الطاقة العادل من خلال مبادرات انتقال الطاقة المشتركة. وباعتبارها آليات تمويل مناخي عالمية، تتمتع هذه المبادرات بإمكانات كبيرة لتعزيز خفض الانبعاثات وتحقيق العدالة الاجتماعية. ومع ذلك، فبدون ضمانات قوية، فإن هذه المبادرات تخاطر بتعزيز أوجه عدم المساواة القائمة، وتقويض ثقة الجمهور في العمل المناخي، وعدم تحقيق الفوائد المرجوة للمجتمعات المهمشة⁴³¹.

ويقدم المثال من جنوب إفريقيا، رؤى قيمة حول المجالات التي يمكن فيها تعزيز حكامه مبادرات انتقال الطاقة المشتركة لتعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة في عملية انتقال الطاقة. وتعد تدابير مكافحة الفساد القوية ضرورية لتحقيق انتقال عادل للطاقة من خلال هذه المبادرات. وتبرز النتائج الرئيسية لهذه الدراسة الحاجة الملحة إلى إطار نزهة أكثر شمولا وآليات رقابة محسنة داخل هذه المبادرات. هناك أيضا حاجة ملحة إلى مزيد من الشفافية وتعميق مشاركة أصحاب المصلحة والجمهور. يجب على الحكومات والجهات المانحة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والممولين الالتزام بهذه المبادئ⁴³². فقط من خلال الالتزام الراسخ بمعايير مكافحة الفساد وتشجيع الممارسات التشاركية والمسؤولة يمكن لبرامج الشراكة المشتركة بين القطاعين العام والخاص ضمان عدم إهمال أي شخص.

Capozza, I. and Samson, R. (2019), "Towards Green Growth in Emerging Market Economies: Evidence from Environmental Performance Reviews", OECD 428

.5Green Growth Papers, 2019-01, OECD Publishing, Paris, P 1

.41 Nation Unies, Économie politique d'une transition vers l'économie verte en Afrique, Commission économique pour l'Afrique, Mai 2020, P 429

.47 Nation Unies, Économie politique d'une transition vers l'économie verte en Afrique, Commission économique pour l'Afrique, Mai 2020, P 430

Transparency International, Strengthening Just Energy Transition Partnerships (JETPs) Lessons learned for a just energy transition, 2014, p 30. 431

Ibid., P. 30. 432



تكشف حالة جنوب إفريقيا عن عدة نقاط ضعف تطال عدة مستويات لعل أبرزها؛ هيمنة الأجنادات الدولية على الأولويات الوطنية، التركيز على الطاقة أكثر من القطاعات الأخرى (كالزراعة)، ضعف مراعاة السياق الاجتماعي المحلي.

خاتمة

تبرز تجربة التحول نحو الاقتصاد الأخضر في جنوب إفريقيا تعقيد العلاقة بين الأهداف البيئية العالمية ومتطلبات التنمية الوطنية، كما تكشف عن الطبيعة المزدوجة للدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في هذا المسار. فمن جهة، لا يمكن إنكار الأهمية الحاسمة للدعم الدولي—سواء المالي أو التقني أو المؤسسي—في تمكين الدولة من الانخراط في دينامية الانتقال الطاقوي، خاصة في ظل محدودية الموارد المحلية وارتفاع تكلفة التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. وقد ساهمت مبادرات دولية، مثل الشراكات المرتبطة بمجموعة العشرين، إضافة إلى تدخلات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في توفير تمويلات مهمة، ودعم إصلاحات السياسات العمومية، وتعزيز قدرات الدولة في مجال الحكامة البيئية.

غير أن هذا الدور، رغم أهميته، لا يخلو من إشكاليات بنيوية تطرح تساؤلات عميقة حول مدى استقلالية القرار التنموي الوطني. إذ تظهر التجربة الجنوب إفريقية أن جزءاً من هذا الدعم يرتبط بشروط ومعايير تفرضها الجهات المانحة، غالباً ما تعكس أولويات أجنادات دولية قد لا تتطابق بشكل كامل مع الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية المحلية. وفي هذا السياق، يتحول الدعم الدولي، في بعض الحالات، من كونه أداة لتمكين التنمية إلى وسيلة غير مباشرة لإعادة تشكيل السياسات الوطنية وفق نماذج جاهزة، مما يحد من هامش السيادة الاقتصادية ويعيد إنتاج أشكال جديدة من التبعية.

يتجلى هذا التناقض بوضوح في مسألة الانتقال الطاقوي العادل، حيث يفترض أن يحقق التوازن بين تقليص الانبعاثات وحماية الفئات الاجتماعية الهشة، إلا أن الواقع يكشف عن صعوبات كبيرة في تحقيق هذا التوازن. فإغلاق مناجم الفحم أو تقليص الاعتماد عليها، رغم ضرورته البيئية، يطرح تحديات اجتماعية حادة، خاصة في ظل محدودية البدائل الاقتصادية الفورية. وهنا يظهر قصور بعض برامج الدعم الدولي التي تركز بشكل أساسي على الجوانب التقنية والبيئية، دون إيلاء الاهتمام الكافي للأبعاد الاجتماعية والتنموية المحلية.

علاوة على ذلك، يطرح الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي إشكالية الاستدامة المالية، حيث تصبح مشاريع التحول الأخضر رهينة باستمرار تدفقات الدعم الدولي، بدل أن تستند إلى ديناميات اقتصادية داخلية قادرة على ضمان استمراريتها. ويعزز هذا الوضع نمطا من "التنمية المعتمدة على الخارج"، الذي قد يحد من قدرة الدولة على بناء نموذج تنموي مستقل ومستدام على المدى الطويل.

ومع ذلك، لا ينبغي اختزال تجربة جنوب إفريقيا في بعد التبعية فقط، بل يتعين النظر إليها أيضا كفرصة لإعادة التفاوض حول شروط التعاون الدولي، بما يضمن تحقيق توازن أفضل بين متطلبات الاستدامة البيئية وأولويات التنمية الوطنية. فنجاح التحول نحو الاقتصاد الأخضر لا يرتبط فقط بحجم التمويل أو عدد المشاريع، بل بمدى قدرة الدولة على توطئ هذه السياسات، وتكييفها مع سياقها المحلي، وتعزيز ملكيتها الوطنية لها.

وعليه، يمكن القول إن الإشكالية المطروحة لا تكمن في وجود الدعم الدولي في حد ذاته، بل في طبيعة هذا الدعم وشروطه وآليات توظيفه. فإذا ما تم توجيهه في إطار شراكة متكافئة تراعي الخصوصيات المحلية وتدعم بناء القدرات الذاتية، فإنه يمكن أن يشكل رافعة حقيقية للتنمية المستدامة. أما إذا ظل مرتبطاً بنماذج جاهزة وأولويات خارجية، فإنه قد يتحول إلى أداة لإعادة إنتاج التبعية في شكلها المعاصر.

يملك المجتمع الدولي الآن فرصة فريدة للبناء بشكل استباقي على تجارب جنوب إفريقيا وغيرها من التجارب الأخرى، لتحسين اتفاقيات التحول نحو الاقتصاد الأخضر المشتركة الحالية والمستقبلية. ومن خلال دمج الدروس المستفادة وتعزيز أطر الحكامة، يمكن أن تصبح برنامج التحول نحو الاقتصاد الأخضر المشتركة نموذجا لتمويل المناخ يعطي الأولوية للعدالة والتزاهة والإنصاف.



وترسم هذه الدراسة مسارا لتحقيق هذه الأهداف، واضعة الأسس لانتقال عالمي أكثر عدلا وشفافية في مجال الاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة.

لائحة المراجع والمصادر:

سعيداني محمد سعيد و رحمانى يوسف زكرياء، السياسات البيئية والتنمية المستدامة في إفريقيا، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد (1) العدد (2)، دجنبر 2017.

تقارير ومراجعات من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا و المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الاقتصاد الأخضر كأداة لتنمية مستدامة (<https://www.cese.ma/ar/rapports-annuels/>)

Nation Unies. Économie politique d'une transition vers l'économie verte en Afrique – Commission économique pour l'Afrique, 2020.

Plan d'Action Continental pour l'Économie circulaire en Afrique (2024-2034).

Phemelo Tamasig, Helen Onyeaka, Unlocking the Green Economy in African Countries: An Integrated Framework.11/ 2022.

Cissé Aboubakar Sidiki, The transition to the green economy as an opportunity for African economies, Insitut de Langues et de Commerce International (ILCI), 11 November 2013.

International Energy Agency, *South Africa Energy Profile*, 2022,.

United Nations, Paris Agreement, 2015.

Government of South Africa, National Development Plan 2030.

Lucy Baker, Peter Newell & Jon Phillips (2014) *The Political Economy of Energy Transitions: The Case of South Africa*, New Political Economy.

Baker, L. (2020), *Eskom and the Political Economy of Energy in South Africa*.

Just Energy Transition Commission, Framework Report, 2021.

G20, Just Energy Transition Partnership (JETP), 2022.

World Bank & UNDP Reports on South Africa Green Transition, 2021–2023.

OECD, Green Growth in Emerging Economies, 2020.

Nation Unies, Économie politique d'une transition vers l'économie verte en Afrique, Commission économique pour l'Afrique, Mai 2020.

Transparency International, Strengthening Just Energy Transition Partnerships (JETPs) Lessons learned for a just energy transition, 2014.

Capozza, I. and Samson, R. (2019), "Towards Green Growth in Emerging Market Economies: Evidence from Environmental Performance Reviews", OECD Green Growth Papers, 2019-01, OECD Publishing, Paris,.